

إدانات في مجلس حقوق الإنسان لممارسات الاعتقالات التعسفية في السعودية والبحرين



من جنيف-البحرين اليوم

دانت منظمات حقوقية الجمعة (16 سبتمبر 2016) ممارسات الاعتقالات التعسفية التي تمارسها السلطات في كل من السعودية والبحرين.

والقى السيد احمد الوداعي من معهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) كلمة أمام الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان خلال الحوار التفاعلي الجاري في المجلس بدورته الـ 33 المنعقدة في جنيف حاليا . وسلط الوداعي في كلمته الضوء على الاعتقالات التعسفية في البحرين وخاصة تلك التي وثّقها مؤخرا الفريق الأممي المعنى بالإعتقالات التعسفية، ومنها حالة الناشطة الحقوقية زينب الخواجة التي جرى اعتقالها مع ابنها الرضيع وقبل أن يتم الإفراج عنها لاحقا وإجبارها على العيش في المنفى. الوداعي أشار إلى الاعتقالات التعسفية طالت عددا كبيرا من المعتصمين حول منزل آية الله الشيخ عيسى احمد قاسم في قرية الدرار، والتي ان السلطات زادت من اعتقالها لرجال الدين الشيعة ومنذ إسقاط جنسية آية الله قاسم.

وتطرق الوداعي إلى أحكام الأعدام التي صدرت بحق كل من حسين موسى ومحمد رمضان على خلفية اعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب الذي "غطى عليه مكتب التظلمات وضلّل البرلمان الأوروبي" على حد قوله . وأوضح الوداعي بأن ممارسات التعذيب في البحرين طالت عددا كبيرا من المعتقلين ومنهم عباس السميع، سامي مشيمع، علي السنكيس، ماهر الخبرار وحسين موسى. ودعا الوداعي في ختام مداخلته كافة الحكومات إلى إنهاء ممارسات الاعتقال التعسفي وإطلاق سراح جميع المعتقلين تعسفا .

وأما فيما يتعلق بالسعودية فقد ألقى الناشطة زينة العيسى كلمة أمام المجلس باسم منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين والمنظمة السعودية الأوروبية لحقوق الإنسان واستعرضت خلالها ممارسات الإعتقال التعسفي في السعودية.

الناشطة استرعت انتباه المجلس إلى ممارسات الإعتقالات التعسفية في السعودية وذكرت أمثلة على تلك الإعتقالات التي شملت " مرتجى القرنيص" في العام 2013 وعلى خلفية مشاركته في احتجاجات سلمية ، واعتقلت لاحقاً اسراء الغمام ونعيمة المطرود، اللواتي تم اعتقالهن لشهور ودون توجيه إتهامات. كما شاطرت الناشطة المفوضة السامية قلقها إزاء تصاعد حملات الإعدام ، وأشارت إلى عمليات الإعدام الجماعية التي نفذتها السعودية أوائل هذا العام وطالت عدداً من المعارضين وفي مقدمتهم آية الله الشيخ نمر النمر.

وذكرت الناشطة أن السعودية لا زالت تنفذ أحكام الإعدام بحق القصر أو بحق بالغين متهمين بارتكاب جرائم وهم قصر، وأشارت وبشكل خاص إلى حالة علي النمر وداود المرهون وعبد الله الزاهر. ودعت الناشطة في ختام مداخلتها جميع الدول وبضمنها السعودية إلى التوقف عن الإعدامات السياسية وعن اعدام القاصرين.

يدرك ان أعمال الدورة الـ 33 لمجلس حقوق الإنسان تتواصل في جنيف وحتى نهاية شهر سبتمبر الجاري.